## الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الـ 56 لإقراره

# «الدستور».. لحظة فارقة في مسيرة الديمقراطية الكويتية

الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت يستلم من عبداللطيف محمد ثنيان الغانم و حمود الزيد الخالد دستور الكويت 1962

الشيخ عبدالله السالم لدى وصوله المجلس التأسيسي عام 1962م

التجمهر أمام مجلس الأمة القديم 1962

يستذكر أهل الكويت الأحد بمزيد من الفخر والاعتزاز لحظات فارقة في مسيرة الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة بعد أن صادق أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم ال11 لدولة الكويت على دستورها يوم 11 نوفمبر عام 1962.

وفي هذا اليوم تحتفل الكويت بالذكرى ال 56 لإقرار تلك الوثيقة المهمة التي لا زال ينظر إليها الكويتيون بكثير من التقدير والإجلال لاسيما أنها نظمت العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد أطر الدستور الكويتي أسلوب الحكم بشكل ينسجم وطبيعة العلاقة العريقة بين الحاكم والشعب ونقلها إلى وضع أكثر عصرية واستقرارا اذ تؤكد مضامين الدستور ومقوماته الأساسية التمسك بثوابت العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وخاض الدستور الكويتي مرحلة مخاض قبل إقراره حيث تم في يناير عام 1962 انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للدولة كما شكل المجلس لجنة لإعداد مشروع الدستور تتألف من خمسة أعضاء مهمتها إعداد دستور ينظم كيان دولة الكويت وينظم السلطات والحريات على أن يتم عرضه على سمو أمير البلاد.

وفي جلسة افتتاح المجلس التأسيسي ألقى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم كلمة قال فيها «باسم الله العلي القدير نفتتح أعمال المجلس التأسيسي الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أساس الحكم في المستقبل».

وأضاف «أختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده أن تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على أكمل وجه وأحسنه والله ولي التوفيق».

وعقب ذلك تم انتخاب المرحوم عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي فيما انتخب الدكتور أحمد الخطيب نائبا للرئيس.

- شدد الدستور على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع
- التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين
- أكد مسؤولية الدولة في صيانة دعامات المجتمع وضمان الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين

ولعل أول مهمة قام بها المجلس التأسيسي هي تشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور التي ضمت خمسة اعضاء هم المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي وسمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح (رحمه الله) وكان حينها وزيرا للداخلية ورئيس لجنة اعداد مشروع الدستور المرحوم حمود الزيد الخالد الذي كان وزيرا للعدل والمرحوم يعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس التأسيسي وأمين سر اللجنة والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيسي.

وتولى سكرتارية اللجنة الأمين العام للمجلس التأسيسي علي محمد الرضوان كما تمت الاستعانة بالخبرات القانونية لكل من الخبير القانوني محسن عبدالحافظ الى جانب الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان.

وعقدت لجنة الدستور 23 جلسة كانت الاولى يوم 17 مارس 1962 واستمرت حتى الجلسة الاخيرة في 27 اكتوبر 1962 حيث أحالت اللجنة بعدها مشروع الدستور بأكمله الى المجلس التأسيسي لمناقشته وإقراره.

وبدأ المجلس التأسيسي النظر في مشروع الدستور في 12 أغسطس 1962 وفي جلسته المنعقدة يوم 30 أكتوبر من العام نفسه تمت تلاوة مواد مشروع الدستور مادة تلو الأخرى ومن ثم أخذ التصويت على المشروع بالمناداة على الأعضاء فردا فردا وتمت الموافقة عليه بالإجماع من جميع أعضاء المجلس ومن ثم أقر المجلس بالإجماع مشروع الدستور في جلسة 3 نوفمبر 1962.

وفي الثامن من نوفمبر عام 1962 قدم رئيس المجلس التأسيسي المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم الدستور الجديد الى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم بقصر السيف حيث ألقى كلمة قال فيها «إنه لشرف كبير لزملائي أعضاء لجنة الدستور ولشخصي أن نتقدم الى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التأسيسي بمشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت».

وصادق الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم على الدستور بعد ثلاثة أيام من تاريخ رفعه إليه وتم اصداره وكان على الصورة التي اقرها المجلس وتم نشره في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره.

وبعد مضي 72 يوما فقط على اقرار الدستور أجريت في 23 يناير عام 1963 أول انتخابات شاملة في الكويت لاختيار أعضاء مجلس للامة وكان ذلك إيذانا رسميا ببدء العمل بالممارسة السياسية بموجب أحكام الدستور الجديد كما كان المدخل الذي نفذت من خلاله حدود سلطات البلاد الرئيسية التشريعية والتنفيذية والقضائية ويتألف دستور الكويت من 183 مادة موزعة على خمسة أبواب أولها عن الدولة ونظام الحكم والثاني عن المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي والثالث عن الحقوق والواجبات العامة والرابع عن السلطات فيما احتوى الخامس على نصوص الاحكام العامة والمؤقتة. وقد اشتمل الباب الرابع من الدستور على خمسة فصول جاء الاول على شكل أحكام عامة والثاني عن رئيس الدولة والثالث عن السلطة التشريعية والرابع عن السلطة التنفيذية والخامس عن السلطة القضائية.

وأوضحت المذكرة التفسيرية للدستور التي تعتبر بمنزلة العمود الفقري لمواده التصور العام لنظام الحكم في البلاد وفسرت كل المواد التي قد تخضع لأكثر من تفسير أو اجتهاد.

وفي 10 فبراير عام 1980 شكل أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد لجنة للنظر في تنقيح الدستور تكونت من 35 عضوا وعقدت اللجنة المذكورة أعلاه أول اجتماع لها في 19 فبراير 1980 بحضور الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الذي ألقى خطابا في الاجتماع طالب فيه الاعضاء بالحفاظ على الدستور وصيانة مبادئه الاساسية ومشددا على المسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة لخدمة شعب الكويت وتحقيق أمنه ورخائه واستقراره.

وأنهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها في 22 يونيو 1980 بعد أن عقدت عدة اجتماعات استمرت 18 أسبوعا اطلعت خلالها على 13 تصورا من الحكومة وتصور واحد من الاعضاء.

ومثلما كان دستور الكويت درعها الواقي في الرخاء كان كذلك في الشدة لاسيما أيام الغزو العراقي الغاشم للبلاد في أغسطس عام 1990 حيث أصبح بمنزلة السقف الذي وحد الكويتيين في الداخل والخارج تحت ظله ورايته وعزز تمسكهم بشرعيتهم فأهل الكويت في الداخل صمدوا ورفضوا التعاون مع الغزاة فيما اجتمع الكويتيون في الخارج بجدة في اكتوبر عام 1990 وأعلنوا تمسكهم بدستورهم.

ولعل كلمات أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد التي ألقاها في المؤتمر الشعبي بجدة والذي عقد أثناء فترة الاحتلال أبلغ دليل على تمسك الكويتيين قيادة وشعبا بدستورهم حينما قال ان «الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء من الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه».

ومن جهته كان رئيس المؤتمر عبدالعزيز الصقر (رحمه الله) قال في كلمته أمام المؤتمر إن «استرشاد دستور الكويت بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة فجاء بمنزلة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج».

وبعد أن من الله على الكويت بنعمة التحرير وجه الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد كلمة للشعب الكويتي في العشر الأواخر من رمضان الموافق للسابع من أبريل عام 1991 قال فيها إن «الشورى والمشاركة الشعبية في أمور البلاد كانت طبيعة الحياة في بلدنا ولها طرق عدة الا أن عودة الحياة النيابية هي ما اتفقنا عليه في المؤتمر الشعبي بجدة».

وأضاف الأمير الراحل «ووفاء بهذا العهد فقد قررنا بعد أن تستقر الأوضاع وتبدأ مسيرة الحياة ويعود أهل الكويت الى أهلهم أن تجري الانتخابات النيابية خلال السنة المقبلة بإذن الله تعالى حسب ما نص عليه دستورنا». ومنذ صدور الدستور قبل 56 عاما وحتى اليوم تم انتخاب 15 فصلا تشريعيا وتم تشكيل 34 حكومة. وعلى هذا النهج سار سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الذي كان ولا يزال يؤكد في كل مناسبة أو خطاب لسموه حرصه على التمسك بما جاء بالدستور وكان آخرها ما جاء في نطقه السامي الذي افتتح فيه دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي ال 15 لمجلس الأمة في 30 أكتوبر الماضي عندما قال «وإذ نؤكد مجددا إيماننا بالديمقراطية فكرا ونهجا وممارسة.. وحرصنا عليها ودعمنا لها فقد عملنا وسنظل نعمل على ترسيخها ورفع قواعدها وكنا نأمل ونتطلع وقد مضى على انطلاقتها الحديثة أكثر من خمسين عاما أن تكون قد بلغت أو قاربت مرحلة النضج والرشاد».

لقد شدد الدستور الكويتي على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع وأن التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين وأكد مسؤولية الدولة في صيانة دعامات المجتمع وضمان الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين وسيبقى على هذا النهج في ظل الرعاية الأبوية السامية لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد.

# «الصحة» تقيم دورة تدريبية إقليمية حول تعزيز الأطر التنظيمية للأمن النووي

رياض عواد

تستضيف وزارة الصحة ادارة الوقاية من الاشعاع دورة تدريبية إقليمية حول تعزيز الأطر التنظيمية للأمن النووي، وذلك من خلال التعاون الدائم بين دولة الكويت و الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تعتبر هذه الدورة من ضمن البرنامج المتكامل بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولة الكويت لتطوير ودعم برنامج الأمن النووي بدولة الكويت وتوطيد التعاون بهذا الشأن مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث خصصت هذه الدورة لمشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي والتي يحضرها متخصصين من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر.

وستعقد الدورة لمدة اربعة أيام من 11 نوفمبر حتى 14 نوفمبر الجاري، وتتضمن محاضرات نظرية وتدريبات عملية مكتبية عن فهم التشريعات والأطر التنظيمية للأمن النووي، والإعتبارات الواجب اتباعها عند اختيار اللوائح والتدابير الادارية المرتبطة بالأمن النووي، صياغة المبادئ والقضايا الرئيسية المرتبطة في صياغة اللوائح المحددة ، كيفية التعامل وتحديد المناطق الخاصة لتطبيق اجراءات الأمن النووي حيث يقوم خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمشاركة بصورة فعالة في تقديم المحاضرات وتقديم خبراتهم بمجال الأمن النووي وان دولة الكويت اذ تشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجهود والتعاون الدائم في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطوير ورفع كفاءة العمل بهذا المجال وبمجال السلامة الاشعاعية وتطوير البنية التحتية بها كما تشكر المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي لتلبيتهم دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولة الكويت لحضور هذه الدورة كما تخص ادارة الوقاية من الاشعاع الشكر لضابط الاتصال لدولة الكويت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهوده في متابعة التواصل مع الوكالة كذلك الشكر للمشاركين من دولة الكويت ومن الجهات المختلفة.

# المعتوق: برتوكول مونتريال حول «الأوزون» من أنجح الاتفاقيات العالمية

أكد رئيس قسم الأوزون والمسؤول الوطني للأوزون بالهيئة العامة للبيئة الكويتية المهندس يعقوب المعتوق أن بروتوكول (مونتريال) الخاص بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الذي صادقت عليه 197 دولة حول العالم منذ عام 1997 بات أحد أنجح الاتفاقيات العالمية في هذا المجال.

وقال المعتوق لـ (كونا) أمس السبت إنه ترأس اجتماع الأطراف ال30 مفتوح العضوية لبروتوكول (مونتريال) الذي عقد مؤخرا بمدينة (كيتو) بالاكوادور ممثلا عن الكويت.

وأعرب عن سعادته بتكلل جهود الدول الأعضاء في بروتوكول (مونتريال) بالنجاح في وقف استنفاد طبقة الاوزون واعلان بدء تعافي الطبقة تدريجيا على ان تتعافى بشكل نهائي في عام 2060.

وأضاف أن الاجتماع الذي عقد خلال الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر الحالي افتتحه الرئيس الاكوادوري ليني مورينو وشارك فيه عدد كبير من الوزراء والمسؤولين لأكثر من 150 دولة حول العالم وذلك لما توليه الدول من اهتمام لحماية طبقة الأوزون.

وأوضح أن الدول المشاركة بالاجتماع ناقشت العديد من القضايا البيئية الهامة خصوصا فيما يتعلق بحماية طبقة الأوزون وجهود الدول بهذا الشأن ومساهمة بعض وسائط التبريد في التكنولوجيات الجديدة على ظاهرة الإحترار العالمي. وبين أن المشاركين سلطوا الضوء على فرص تحسين كفاءة الطاقة في التكنولوجيات البديلة عند تخفيض مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFC) لما لها من تأثير على استهلاك الطاقة بسبب الاستخدام المتزايد لأجهزة التكييف لاسيما في البلدان ذات الطبيعة الحارة ومنها الكويت.

وأفاد بأن المشاركين ناقشوا "بقلق واهتمام كبير" الانبعاثات غير المتوقعة من غاز ثالث كلوريد الميثان (CFC11) بعد إعلان دول العالم جميعا في يناير عام 2010 توقف إنتاج وبيع هذا الغاز لما له من دور كبير في استفاد طبقة الأوزون.

وأشار إلى انه من الموضوعات الهامة ايضا على أجندة الاجتماع التكنولوجيات الملائمة لتدمير المواد الخاضعة للرقابة من غازات التبريد الناتجة عن مكيفات الهواء الخارجة عن الخدمة. وتابع أن الاجتماع ناقش كذلك قضايا الربط بين غازات التبريد الخاضعة للرقابة بحسب متطلبات وتعديلات بروتوكول (مونتريال) بما لا يؤثر على المخزونات المطلوبة لقطاعات الصيانة المختلفة.

وذكر أن الاجتماع أصدر قرارا ملزما بضرورة إنهاء الزيادة المفاجئة في انبعاثات ثالث كلوريد فلوريد الميثان (CFC11) وضرورة التزام وتنفيذ الدول الأطراف وعددها 197 دولة لأحكام البروتوكول. واضاف أن الاجتماع خرج أيضا بنتائج إيجابية حول قضايا تم مناقشتها ومنها التعديل على البروتوكول وتقارير تسليم بيانات الامتثال لمركبات (HFC).

وبين المعتوق أنه اشار في كلمته بالاجتماع إلى التحديات التي تواجهها الدول كافة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة جراء التغير السريع في تكنولوجيات التكييف الأمر الذي يتطلب ضرورة التوصل إلى تقنيات كفؤة ذات استهلاك أقل للطاقة آخذا بالاعتبار الازدهار العمراني والنمو البشري المتزايد في الكويت.

ولفت إلى أن هذه المرة الأولى منذ المصادقة على بروتوكول (مونتريال) التي يعتلي فيها هذا المنصب ممثل خليجي وهو ما يدل على ثقة الدول بجهود الكويت وتقدمها في هذا الشأن.

# الصالح: حصول الاتحاد الخليجي لمكافحة مرض السرطان على جائزة التميز الإقليمي 2018 تكريم لإنجازاته

د. خالد الصالح

د.سوسن الماضي تتسلم الجائزة نيابة عن الدكتور خالد الصالح

أعرب الأمين العام للاتحاد الخليجي لمكافحة مرض السرطان الكويتي الدكتور خالد الصالح عن الفخر والاعتزاز لحصول الاتحاد أمس السبت على جائزة أبوظبي الدولية للوقاية من الأمراض الوراثية كأفضل منظمة على المستوى الإقليمي في مجال رفع مستوى الوعي بالاضطرابات الوراثية لعام 2018.

وقال الصالح الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان (كان) لـ (كونا) ان هذه الجائزة تأتي تكريما لإنجازات الاتحاد وتقديرا لعمله ومبادراته لإنشاء مشاريع مستدامة في المجتمعات المحلية.

وأكد أن الفوز بالجائزة إشادة كبيرة لمسيرة الاتحاد القوية والمتميزة منذ انطلاقته التي امتدت أكثر من عقدين وأثرت ايجابيا على المجتمعات الخليجية موضحا ان جهود الاتحاد في مجال التوعية والوقاية هو سبب منحه الجائزة.

من جهتها ذكرت الأمانة العامة للاتحاد ومقرها الكويت في بيان لـ(كونا) أن الأمين العام المساعد للاتحاد الدكتورة سوسن الماضي تسلمت جائزة الاتحاد نيابة عن الدكتور الصالح.

وأشار البيان إلى أن الجائزة تم تسليمها أمس في الاحتفال الذي أقيم في إمارة (دبي) على هامش المؤتمر الدولي السابع للاضطرابات الجينية وجائزة الإمارات للحد من الاضطرابات الجينية والذي انطلق أمس.

وأوضح أن الاتحاد فاز بجائزة التميز على المستوى الإقليمي كأفضل منظمة غير ربحية والتي تعمل على رفع مستوى الوعي بالاضطرابات الوراثية وفق أحدث المستجدات في هذا المجال. وتهدف جائزة أبوظبي الدولية للوقاية من الأمراض الوراثية الى نشر ثقافة الوقاية من الأمراض في المجتمعات والتواصل المستمر مع الشركاء في مجالات الصحة والتغذية والبدانة والأمن الغذائي والوقاية من الأمراض بالاضافة الى توفير الخدمات الصحية.

لقطة جماعية للمشاركين في حفل تسليم جائزة أبوظبي الدولية للوقاية من الأمراض الوراثية